

الخطر بسبب معرفته ان هناك معيّنات كثيرة لارسال الكتائبيين إلى المخيمات؛ وربما أيضا من خلال الأمل بأن تجاوزات الكتائبيين في التحليل الأخير، لن تكون على نطاق واسع. وهذا الاستنتاج يلود إليه أيضا سلوك رئيس الأركان في المراحل الأخيرة. حين بدأت التقارير ترد عن تجاوزات الكتائبيين في المخيمات.

لقد تمّ الزعم من قبل رئيس الأركان، وبالنيابة عنه، بأن خطوات مناسبة اتخذت لتجنب الخطر. وقدم الجنرال دروري والجنرال يارون ادعاء مماثلا. وبرأينا فإن هذا الادعاء لا أساس له.

وكما ذكر، فإن واحدا من الاحتمالات كان وضع نقطة مراقبة على سطح مركز القيادة الأمامي، وعلى سطح آخر بالقرب منه. ربما كانت لنقطة المراقبة هذه قيمة في جمع بعض المعلومات العسكرية عن عمليات المعارك. لكنها كانت من دون قيمة بالنسبة للحصول على معلومات عن عمليات الكتائبيين في داخل المخيمات. والخطوة الأخرى التي اتخذت للحصول على معلومات كانت مراقبة الاتصالات بين قوات الكتائبيين في الساحة وبين قيادتهم. لكن من الصعب النظر إلى هذه الخطوة على أنها طريقة فعالة لاكتشاف ما يجري في المخيمات، لأنها كانت تركز إلى الافتراض بأن ما يقال في شبكة الاتصالات سيقدّم صورة واضحة ليس فقط عن عمليات القتال، بل أيضا عن أية فظاعات. وهذا الافتراض لم يكن واقعا كفاية. صحيح ان التقارير الأولى عن المذابح جاءت من هذا المصدر للمعلومات، لكن ذلك كان مصادفة فحسب. ومثلما ان أسئلة طرحت بشأن مصير أربعين إلى خمسين شخصا، كان يمكن أيضا ان لا تطرح مثل هذه الأسئلة في الاتصالات التي التقطت. وكما ذكر، فإن اكتشاف موت ٢٠٠ شخص لم يكن نتيجة الاستماع إلى الاتصالات. وواقع الحال، انه مهما قيل في تلك الاتصالات، فإنه لم يشر إلى ان عملية ذبح لعنت الاثنى عشر كانت تجري في المخيمات. أما الخطوة الأخيرة التي كان يؤمل بواسطتها معرفة عمليات الكتائبيين في المخيمات، فكانت وضع ضابط اتصال كتائبي على سطح مركز القيادة الأمامي، وضابط اتصال من الموساد في مقر قيادة الكتائب. لكن جمع المعلومات من هذين المصدرين كان أيضا يركز إلى افتراضات لا أساس لها؛

إذ لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد بأن الضابط الكتائبي، وبناء لمبارزته الذاتية، سيخبر ضابط جيش الدفاع الإسرائيلي عن عمليات الكتائبيين، لأنه كان يعرف ان جيش الدفاع سيعارضها بشدة إذا ما وصلت إلى أسماعه أية كلمة عنها. ومع ان الضابط الكتائبي ج تحدث عن ٢٠٠ قتيل، فإن ذلك كان بالتأكيد زلة لسان من جانبه، لأنه حاول فوراً تخفيف التخمين بتخفيض عدد الضحايا إلى ١٢٠. ولم يتم تلقي أية معلومات من ضابط ارتباط الموساد. والأمل بأنه كان قادرا على إرسال المعلومات بهذا الشأن ارتكز إلى احتمال غير واقعي بأن قادة الكتائبيين سيطعنونه على كل المعلومات التي ترد عن عمليات الكتائبيين، حتى ولو كان الأمر يتعلق بتقرير عن عمل يعرفون ان جيش الدفاع سيعارضه بشدة.

لقد سألنا الشهود لماذا لم يتم الحاق ضابط اتصال من جيش الدفاع الإسرائيلي بالقوة الكتائبية التي دخلت إلى المخيمات، وتلقيها الجواب بأنه كان هناك سببان: الأول هو أنه كان على جيش الدفاع ان لا يدخل مخيمات اللاجئين، ووجود ضابط اتصال سيخالف هذه النقطة. والثاني هو أنه كان هناك خوف على حياة أي ضابط اتصال لأسباب واضحة. ونحن على استعداد لقبول هذا التوضيح ولا انتقاد لنا على عدم اتخاذ هذه الخطوة. لكن من جهة أخرى، لم يعط أي إيضاح عن فشل وحدات جيش الدفاع المحيطة بالمخيم في تقديم أية اختيارات خاصة، وهو امر كان يجب ان يتم، نظرا لأهمية المسألة. إن الادعاء باتخاذ كل خطوة ممكنة للحصول على معلومات مفصلة عن تجاوزات الكتائبيين، في حال وقوع هذه التجاوزات، ليس متطابقا مع الادعاء بأن مثل هذه التجاوزات لم يتم التنوؤ بها على الإطلاق. لكننا لا نريد الاستمرار في هذا التناقض المنطقي، طالما من الواضح في جميع الاحوال ان الضغوط التي اتخذت أخفقت كثيرا في تلبية الحاجة إلى معرفة ما كان يجري في المخيمات. وفي الواقع فإن حقيقة ما كان يحدث هناك لم تعرف إلا بعد خروج الكتائبيين من المخيمات.

ونرى ان رئيس الأركان لم يأخذ بعين الاعتبار خطر أعمال الانتقام وسلك الدماء التي ارتكبت ضد سكان مخيمات اللاجئين في بيرروت، كما أنه